الحاجز غير الحصين
في ضوء القوانين الصوتية والصرفية

خالد موسى العجارمة

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث الحاجز غير الحصين في ضوء القوانين الصوتية والصرفية؛ إذ يعرض مفهوم الحاجز غير الحصين، ثم يتناول المسائل التي وردت عن العرب وحاولوا تفسيرها على الحاجز غير الحصين في مبحثين، الأول: الحاجز غير الحصين والقوانين الصوتية، وقد ذكر البحث فيه مجموعة من المسائل التي حاول القدماء تفسيرها على الحاجز غير الحصين، وفسرها بالقوانين الصوتية. والثاني: الحاجز غير الحصين والقوانين الصرفية، وقد ذكر البحث فيه مجموعة من المسائل التي حاول القدماء تفسيرها على الحاجز غير الحصين، وفسرها بالقوانين الصرفية.

ويختتم البحث بأهم ما توصل إليه؛ وهو أن الحاجز غير الحصين كان علة تعلل بها النحاة لتفسير بعض التغيرات التي تحدث في البنية العربية بحسب معطيات العلم آنذاك، وقد رد البحث على جميع المسائل وفسرها تفسيراً علمياً يعتمد على علمي الأصوات والصرف.

مقدمة

حاول النحاة تفسير بعض التغيرات التي تحدث في البنية العربية في اللفظة والجملة على حد سواء، فوضعوا تصورات متعددة؛ لتبرير هذه التغيرات، وقد أورد كثير من العلماء مصطلح (**الحاجز غير الحصين**) في أثناء دراساتهم، يريدون بذلك الصوت الساكن الذي يؤثر ما قبله بما بعده، أو ما بعده بما قبله.

وقد قامت الدراسة باستقصاء ما ورد عن العرب من حالات حملوها على الحاجز غير الحصين، وبينوا أثره فيها، وقد بينت الدراسة أن الحاجز غير الحصين كغيره من الأصوات له دور في بناء الكلمة لا يمكن إغفاله، وقد قامت الدراسة بتفسير التغيرات التي تناولوها من خلال عرضها على علم الأصوات وعلم الصرف، وبناء على هذا التفسير قامت الدراسة بتصنيف المسائل التي تناولتها وصنفت العلل التي من أجلها جاءت أحكامهم.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تأتي في مبحثين: الأول الحاجز غير الحصين والقوانين الصوتية، والثاني: الحاجز غير الحصين والقوانين الصرفية.

تمهيد

تناول النحاة مصطلح الحاجز غير الحصين واستخدموه في تفسير بعض التغيرات في بنية الكلمة وقد اشتق النحاة التسمية من المعنى اللغوي له، إذ الحجز لغة الفصل بين الشيئين[1]، والحصين كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه[2]. والمعنى الاصطلاحي له هو كل صوت ساكن يؤثر ما قبله بما بعده، وما بعده بما قبله، دون اعتبار لوجوده. ولو كان هذا الحاجز (الصوت) متحركاً، لحجز بين الكلمتين، فمتى تحرك الحاجز غير الحصين أصبح حصيناً.

ويمكننا التمثيل على التأثير دون اعتبار للحاجز غير الحصين بلغة من نطق (مِنْهِم)، إذ الشائع (مِنْهُم)، والعرب يكرهون الانتقال من كسر إلى ضم، والحاجز بين كسرة الميم وضمة الهاء غير حصين، فيتأثر ما بعدها بما قبلها، وتصبح الكسرة والضمة كأنهما تتابعتا، فيكسرون الثاني إتباعاً لكسرة الميم دون اعتبار لصوت النون لأنه ساكن.

وهكذا عللوا كثيراً من اللغات الواردة عن العرب، والتغيرات التي حدثت في المستوى الفصيح لبعض الكلمات، ولم يقتصر الأمر على الكلمات فقط، بل هناك تغيرات في التراكيب تم تفسيرها بالحاجز غير الحصين، وهي ما سيتم التمثيل عليها في أثناء البحث، إن شاء الله.

المبحث الأول
الحاجز غير الحصين والقوانين الصوتية

أولاً - قانون المماثلة

تميل اللغة في أطوارها نحو السهولة واليسر، وهو ما يتطلب اقتصاداً في المجهود العضلي لأعضاء النطق، وقد تفرع عن ذلك المبدأ اللغوي بعض القوانين الصوتية، ومن بينها قانون المماثلة، فلا شك أن اختلاف الأصوات يستلزم تغايراً في المخرج أو في الصفات أو فيهما معاً؛ مما يتطلب تغايراً في حركة أعضاء النطق، فمتى أمكن إعمال أعضاء النطق في وجهة واحدة دون إخلال بأنظمة اللغة في جميع مستوياتها فإن ذلك هدف تسعى إليه اللغات المتطورة، ومن ثم عرفت العربية ظاهرة التأثر الصوتي[3] وقد فسر في ضوئه كثير من مظاهر الخروج على الأصل اللغوي نحو ظاهرة الإدغام، وكذلك ظاهرة الانسجام الصوتي بين الحركات.

ولم يكن الحاجز غير الحصين ببعيد عن ذلك القانون الصوتي؛ فقد أطل علينا في كثير من التفسيرات اللغوية التي اعتمدت قانون التأثر الصوتي في التحليل اللغوي، من ذلك :

1 - قلب الواو ياء (صِبيان وصِبية)

يظهر التأصيل اللغوي أصالة الواو في كل من (صِبْيَان) و(صبية)؛ إذ الأصل فيها (صِبْوان) و(صبوة)؛ لأنه من (صبوت) (أصبو)، ومن ثم عدّ بعض اللغويين قلب الواو ياء مظهراً من مظاهر التأثر الصوتي؛ حيث قلبت الواو ياء تأثراً تقدمياً بحركة كسر الصاد، فالأصل بالواو (صِبْوان)، فلم يفصل بين الواو

والكسرة التي بعد الصاد حاجز حصين، إذ الباء ساكنة، والصوت الساكن حاجز غير حصين، يقول ابن جني: "(صبية) و(صبيان) قلبت الواو من (صبوان) و(صبوة) في التقدير - لأنه من (صبوت) - لانكسار الصاد قبلها وضعف الباء أن تعتد حاجزاً لسكونها" [4].

فليس شرطاً أن يكون الحاجز غير الحصين صوت علة، ولكن العلة السكون، والباء هنا صوت ساكن؛ لذا فهو حاجز غير حصين.

أما من قال: (صُبْيان)، و (صُبْية)، بضم الصاد مع الياء، فقد عدّه ابن جني من باب بقاء الحكم وزوال علته[5]. إذ بقي استخدام الكلمة بالياء مع زوال العلة، وهو الكسرة التي على الصاد، فجمعوا بينهما، وهذا تعليل ضعيف.

وقد أعاد ابن جني بقاء الاستعمال مع الضم؛ إلى أن العرب قد ألفوا هذا الاستخدام واستحسنوه، فأقروا بقاء القلب. جاء في الخصائص: "فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضاً: (صُبْيان) و(صُبْية) وقد كان يجب، لما زالت الكسرة، أن تعود الياء واواً، إلى أصلها، لكنهم أقروا الياء بحالها؛ لاعتيادهم إياها، حتى صارت كأنها كانت أصلاً" [6].

وهنا يقر ابن جني أن القلب ليس من أجل وجود الحاجز غير الحصين؛ لأن السبب الأول الذي دعا إلى القلب سبب ضعيف وإنما تم القلب استحساناً.

ولعل السبب في قلب الواو ياء هو قانون السهولة واليسر، فالياء أيسر نطقاً من الواو، ودليل ذلك أن من نطقها بضم الصاد (صُبْيان)، و (صُبْية)، أبقى القلب مع زوال العلة. وقد ذكر ابن جني علة أخرى لبقاء هذا القلب مع زوال العلة، وهو أن السبب الأول الذي دعا إلى القلب سبب ضعيف، وعندما رأوا أن اللفظ بالياء أقوى أقروه على حاله، يقول ابن جني: "وحسن ذلك لهم شيء آخر وهو أن القلب في صبية وصبيان إنما كان استحساناً وإيثاراً لا عن وجوب علة ولا قوة قياس؛ فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوي عندهم إقرار

الياء بحالها؛ لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن قوياً ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثراً"[7].

نلاحظ أن علة الحاجز غير الحصين ليست علة قوية، فالعربي بالخيار بعد زوالها، إن استحسن ما أحدثت أقره وأبقاه، فيقول (صُبيان) و (صُبية)، وإن لم يستحسنه يستخدم اللفظ على أصله، فيقول: (صبوان) و(صبوة)، "فقد قالوا أيضاً: (صبوان) و(صبوة) و(قنوة)؛ وعلى أن البغداديين قالوا: (قنوت)، و(قنيت)"[8]؛ فالاستخدامان موجودان عند العرب.

أما ابن الحاجب فلم يعتد بعلة الحاجز غير الحصين في مثل هذه الكلمات، بل يرده ويذهب إلى أنه لا يمكن إغفال دور الصوت في بناء الكلمة العربية مع سكونه، فعندما تناول كلمة (**قِنْوَة**) التي يرى الصرفيون أن صوت العلة (الواو) تأثر بحركة (القاف) وهي الكسرة، فقلبت (الواو) (ياء)؛ لمناسبة الكسرة التي على القاف، مع وجود صوت النون إلا أنه ساكن والصوت الساكن حاجز غير حصين في اللغة، فيتأثر ما بعده بما قبله.

وقد اعتبر ابن الحاجب هذا القلب شاذاً؛ " لعدم موجب قلب الواو ياء لوقوع الواو ثالثة، مع عدم الكسر قبلها؛ لكون النون فاصلة بين الواو والكسرة"[9]. فابن الحاجب يعتبر النون حاجزاً؛ لأنها صوت فصل بين صوتين. ولم يسلّم بما يذهب إليه النحاة من أن الصوت الساكن حاجز غير حصين.

أما الكوفيون فيرون أن قَنَيْت وقَنَوْت لُغَتَان، فَمَنْ قَالَ قَنَيْت عَلَى قِلَّتِهَا فَلَا نَظَرَ فِي قِنْيَة وقُنْيَة فِي قَوْلِهِ، وَمَنْ قَالَ قَنَوت فَالْكَلَامُ فِي قَوْلِهِ هُوَ الْكَلَامُ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ صُبْيان[10].

2 - تحريك سكون الجزم بحركة الصوت الذي يفصله عنهما حاجز غير حصين

وقد تحققت تلك الصورة في كلمة (يَلْدَه) في قول الشاعر:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[11]

وقد ظهر مصطلح الحاجز غير الحصين بعد إجراءين صوتيين:

الأول : سكون اللام في كلمة (يَلْدَه)؛ للتخفيف.

الثاني: ثم سكون الدال عندما أدخل عليها الجازم (لم).

وهو ما أحدث محظوراً تنفر منه العربية وهو التقاء الساكنين، فحرّك الدال بحركة أقرب المتحركات منها، وهو الياء، دون الاعتداد بصوت اللام، وهو الصوت الساكن، الذي يمثل حاجزاً غير حصين.

ولا شك أن الفتح أخف الحركات وهو السبب الرئيس في اختياره للخروج من هذا المحظور، ولا دخل لحركة الياء من قريب أو من بعيد، وعليه يبعد في نظري التفسير الذي يعتمد عليه مع الزج بعلة الحاجز غير الحصين؛ فمن المعتمد في كثير من المناسبات الصوتية اللجوء إلى الفتحة بوصفها أخف الحركات للخروج من ثقل أو محظور صوتي، من ذلك الفعل المضعف ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مثل (شدَّ، يشدُّ)، فإن سكن الصوت الثاني لجزم المضارع أَو لبناءِ فعل الأمر منه جاز فكّ الإدغام مثل: (لم يشدُدْ خالد)، (اشدُدْ يا سليم)، وجاز الإدغام، وحينئذ يحرك آخر الفعل بالفتح؛ لأَنه أخف الحركات، أَو بالكسر؛ للتخلص من الساكنين، مثل (لم يشدَّ الحبل وشُدَّه أنت) أَو (لم يشدِّ الحبل وشُدِّه أنتَ)، وإذا كانت عين الفعل مضمومة كما في (يشُدُّ) جاز وجه ثالث هو الضم إتباعاً لحركة ما قبله. ومن ثم كان الفتح متقدماً لكونه أخف الحركات.

3 - حركة همزة الوصل

اختلف النحويون في الأصل في همزة الوصل؛ فذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في (اضْرِبْ) إتباعاً لكسرة العين، وتضم في (ادْخُلْ) إتباعاً لضمة العين، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنةً، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في (ادخل) ونحوه؛ لئلا يُخْرَج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل[12].

والجانب الذي يهم الدراسة هو أثر الحاجز إذا لم يكن حصيناً، في حركة همزة الوصل، ويمكن التمثيل بالأمثلة التالية:

همزة الوصل في (اَيْمُن الله) و (اُدْخُل)

فالأصل في همزة الوصل عند البصريين أن تكون مكسورة، وتفتح هنا لكي لا يخرج من كسر إلى ضم؛ لأنه مستكره عندهم.

ويكون الخروج من كسر الهمزة في (اَيْمُن)، على الأصل عند البصريين، إلى الميم المضمومة، دون اعتبار لصوت الياء؛ وذلك لأن صوت الياء صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فكأن الانتقال حصل من كسر إلى ضم وهذا مستكره، فحركوا الهمزة بالفتح للتخلص من الثقل. وقد صرح بذلك المرادي؛ فهو يذهب إلى أن "همزة (اَيْمُن) في القسم تفتح، وتكسر، وكسرها هو الأصل، وفتحت لئلا ينقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين"[13]؛ إذ اللغة الفصيحة فيها هي الفتح أما الكسر فمسموع عن العرب وهي لغة ضعيفة[14].

أما الكوفيون فذهبوا مذهبين، الأول: أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، وهنا أيضاً لا يعتبرون عين الفعل الساكنة حاجزاً حصيناً، فالأصل في كلمة (ايمن) أن همزة الوصل تتبع حركة عين الفعل وهو الميم؛ لتصبح مضمومة. أما المذهب الثاني فيذهب إلى أن همزة الوصل ساكنة وتحريكها لالتقاء الساكنين.

يرى البصريون أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة، وهنا جاءت مضمومة، يقول ابن جني: "وهمزة الْوَصْل أبداً مَكْسُورَة نَحْو اضْرِب اذْهَبْ استخرج ابْن امْرُؤ إِلَّا أَن يَنْضَم ثَالِثها ضماً لازِماً فتضم هِيَ فَتَقول ادخل اخْرُج انْطلق بزيد اشْترِي لَهُ ثوب"[15]. ويعللون ذلك بأنه لو حُرّكت بالكسر لانتقلوا من كسر إلى ضم، وهذا مستثقل عندهم، فحركوا الهمزة بالضم؛ لمماثلة الضمة التي على عين الفعل (الخاء)، دون اعتبار لصوت (الدال) وهو فاء الفعل؛ لأنه حاجز غير حصين.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن ضم همزة الوصل ناتج من إتباع حركتها

لحركة عين الفعل، فـ"تضم في (ادْخُلْ) إتباعاً لضمة العين"[16]، وهنا ينتقلون من همزة الوصل إلى عين الفعل دون اعتبار حركة فاء الفعل؛ لأنه ساكن الحركة، والصوت الساكن حاجز غير حصين.

فالمدرستان البصرية والكوفية تتفقان على أن الصوت الساكن حاجز غير حصين، على اختلاف تعليلاتهم؛ حيث لا يحول بين تأثير ما بعده بما قبله، أو إتباع ما قبله لما بعده.

هذا الاختلاف في تفسير حركة همزة الوصل دعا كمال بشر إلى القول بعدم وجود همزة وصل بل يرى أنه تحريك أو (صُوَيت)، تبدأ به الكلمة في مكان الهمزة التي أوجب اجتلابها علماء العربية[17].

والذي نراه أن ما حدث في المثالين السابقين هو نوع من التأثر الرجعي، حيث تم إتباع حركة همزة الوصل لحركة عين الكلمة، وإهمال فاء الكلمة لأنها ساكنة، فإذا كان الأصل في همزة الوصل في المثالين السابقين هو الكسر (اِيْمُن) و (اِدْخُل)، فإنهما ضمتا لمناسبة حركة عين الكلمة مع إهمال سكون الفاء، وهذا الإهمال دعا القدماء إلى القول بأن هذا الصوت الساكن حاجز غير حصين.

4 - كسر حرف المضارعة

تعددت مواقف العرب من حركة حرف المضارعة[18]، وما يهمنا هو الوزن (فَعِلَ) (يفعِلُ)، إذ امتنع فيه كسر حرف المضارعة، كي لا يحدث الثقل، ويحدث الثقل نتيجة توالي الكسرات دون وجود حاجز حصين يفصل بينهن.

يقول القرني: "ففي الثُّلاثي كُسِرت حروف المضارعة تنبيهاً على كسر العين من ماضيه، ومن ثمَّ لم يكسروا إلَّا ما كان على فعِل يفعَل، وامتنع الكسر فيما كان مضارعه على يفعِل منعاً للثِّقل النَّاشئ من تتابع الكسرات، ولا يعتدّ بالفاصل السَّاكن؛ لأنَّه حاجز غير حصين"[19].

ويمكن التمثيل بالفعل (حَسِب) (يَحْسِب)، حيث تفتح (الياء)، حرف المضارعة؛ وذلك لأن عين الفعل (السين)، مكسورة، وفاء الفعل (الحاء)، صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فتتابع الكسرات، فيُحدث

هذا ثقلاً، يتم التخلص منه بفتح حرف المضارعة. وهذا تعليل بحاجة إلى إعادة نظر؛ إذ لا يمكن إهمال فاء الفعل التي يعدها النحاة حاجزاً غير حصين لسكونها، ولكن يمكننا القول إن هناك تماثلاً صوتياً بين حركة حرف المضارعة (الياء)، وحركة عين الفعل، مع وجود الياء، وللتخلص من هذا التماثل لجؤوا إلى المخالفة الصوتية بين الحركتين، فحُرّكت ياء المضارعة بالفتحة.

5 - وقوع الحاجز بين كلمتين

ومنه تأثر كلمة بأخرى مع وجود ساكن بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[20]، في القراءة التي بكسر الحاء وضم الباء؛ (والسماء ذاتِ الحِبُك)[21].

فقد فسر العلماء تحريك صوت الحاء بالكسرة بتفسيرين: الأول: وهو ما ذهب إليه ابن جني من أن المتكلم أراد أن يقرأ بكسرتين، فعندما نطق الكسرة الأولى تبين له أن القراءة المشهورة بالضم هي الأصح فعدل عن الكسر[22].

والثاني: "أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء (ذات)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين"[23]. فأتبع حركة الحاء في كلمة (الحِبُك) إلى حركة التاء في كلمة (ذاتِ) دون اعتبار للام؛ لأنها ساكنة، والساكن حاجز غير حصين. ما أتبع من قرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[24] بضم اللام إتباعاً لضم الدال قبلها، وباب الإتباع واسع في القراءات، ولكن الفرق في هذه القراءة وجود مورفيم (أل) التعريف كاملاً بين الكلمتين، وكذلك عدم وجود وزن (فِعِل)؛ لذا يمكننا تفسير ما حدث بالمماثلة الصوتية بين حركة نهاية (ذات) و بداية (الحبك) ليحدث الانسجام الصوتي.

6 - إتباع الحركة في اسم المفعول (مُقِتِّلٌ)

يرى ابن عصفور أن الأصل في (مُقِتِّلٌ) هو (مُقْتَتَلٌ)، والذي حدث أن التاء الأولى المتحركة بالفتح سكنت، فالتقى ساكنان وهما القاف والتاء الأولى، فتحركت القاف بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، ثم أُدغِمت التاء بالتاء،

فأصبحت القاف مكسورة والتاء الثانية مفتوحة، فأُتبعت حركة التاء الفتحة لحركة القاف الكسرة فكسرت مثلها، وتم الإتباع دون تأثير التاء الأولى المدغمة؛ لأنها ساكنة والساكن حاجز غير حصين، فأتبعت الحركة لذلك[25].

ولعلنا نوافق ابن عصفور الرأي في تحريك القاف لالتقاء الساكنين في (مُقْتَتَلٌ)، فتحركت التاء الأولى بالكسر، ثم حدثت مماثلة صوتية بين حركة التاء الثانية (الفتحة)، وحركة القاف (الكسرة) المكتسبة من التقاء الساكنين، فتحركت التاء بالكسرة لمناسبة الكسرة التي على القاف؛ ليحدث الانسجام الصوتي.

7 - التماثل كراهة الخروج من كسر إلى ضم

ومن صور ذلك:

أ - كسر الهاء في مِنْهِم ومِنْهِما ومِنْهِم ومِنْهِن ونحوه:

الأصل في حركة الهاء أن تكون مضمومة، وحكى أبو علي "أن ناساً من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين، نحو: مِنْهِ مِنْهِما مِنْهِم مِنْهِن؛ إتباعاً لحركة الميم، وعدّوا الحاجز غير حصين لسكونه"[26].

فالنون صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فتتبع حركة الهاء حركة الميم؛ أي تكسر حركة الهاء إتباعاً لحركة الميم، مثال ذلك: (مِنْهُم)، فتتبع حركة الهاء حركة الميم لعدم وجود حاجز حصين بينهما، إذ الصوت الساكن حاجز غير حصين، فلا يحول دون تأثير الحركة التي قبله في الحركة التي بعده.

وما حدث في هذه الكلمات أن من نطق بالكسر لجأ الى السهولة واليسر في النطق، وذلك بإحداث المماثلة بين حركتي الميم والهاء في (مِنْهِم) و (مِنْهِن) وغيرهما من الكلمات، ولا أثر للحاجز غير الحصين في الحالتين.

ب - استكره العرب بناء الوزن (فِعْلُل)؛ لأن فيه خروجاً من الكسر إلى الضم، دون الاعتداد بالساكن، وهو عين الفعل، حاجزاً حصيناً.

يمكن التمثيل على هذا بـ (خِرْفُع)، حيث توسط الصوت الساكن، بين

الخاء المكسورة، والفاء المضمومة، ولا يعد الصوت الساكن حاجزاً حصيناً، والعرب تكره الخروج من الكسر إلى الضم دون حاجز حصين، وهذا هو السبب في كره العرب لهذه الأوزان[27].

ويمكن تفسير كراهة العرب لهذا الوزن بعدم وجود انسجام صوتي بين حركة فاء الكلمة وحركة اللام؛ أي بين الكسرة والضمة، فلم تستخدمه العرب ولم تلجأ للمماثلة بين الحركتين؛ لأن أمثلته قليلة في العربية، وقد نص ابن جني في الخصائص على قلة هذا الوزن، فهو يقول: "وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد باباً ولا يتخذ مثلها قياساً"[28].

8 - تأثير الحاجز الحصين وغير الحصين في علامة البناء في (أيانَ) و (كَيْفَ)

و(**أيانَ**) ظرف زمان للدلالة على المستقبل، كقول الله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا[29]. والأصل فيه البناء على السكون، وتم تحريك آخره بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين عند القدماء، وللتخلص من المقطع المرفوض عند المحدثين، حيث يتكون المقطع (ص ح ح ص)، في نهاية الكلمة، وهذا مقطع مرفوض في العربية، فتم تحريك النون في (أيان)؛ لينقسم المقطع المرفوض إلى مقطعين مقبولين هكذا (ص ح ح/ ص ح). وعندما علل النحاة اختيار تحريكه بالفتح، ذكروا أسباباً عديدة؛ منها أنها "بنيت على الفتح لأن قبلها ألفاً، فأتبعوا الفتحَ الفتحَ"[30].

ورأي آخر ذكره العكبري في (اللباب) يفسر فيه بناءها على الفتح، حيث يقول: "بُنيت لتضمُّنها معنى حرفِ الِاسْتِفْهَام، وَفتح آخرهَا لأنَّه أخفّ بعد الْيَاء وَالْألف الَّتِي بَينهمَا حاجزٌ غير حُصَيْن"[31].

فهذا الرأي يبين سبب بناء (أيانَ) على الفتح؛ إذ تأثرت حركة النون بحركة الياء؛ لأن الألف ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، فتحركت بالفتح لمناسبة الحركة التي على الياء. فأراد أصحاب المذهب الأول أن قبل النون ألفاً ساكنة، فقالوا: "بنيت على الفتح لأن قبلها ألفاً، فأتبعوا الفتحَ الفتحَ"[32]، فأتبعوا حركة الفتحة التي على النون حركة الفتحة التي على الياء.

وبهذا يكون الرأيان رأياً واحداً، يُجمِع على أن الألف الساكنة حاجز غير حصين، يتأثر ما بعده بحركة ما قبله.

فالأصل في (**أيانَ**) البناء على السكون، وحُرّكت النون بالفتح للتخلص من المقطع المرفوض، وتم اختيار الفتح لإجراء المماثلة بين حركة الياء وحركة النون، فبنيت على الفتح لمماثلة الفتحة التي على الياء.

ويمكن تفسير بناء (كَيْفَ) بالعلة نفسها التي عُلِّلت بها فتحة (أيان)؛ إذ يرى النحاة أن (كيف) اسم استفهام مبني على السكون في الأصل، وتم تحريك الفاء للتخلص من التقاء الساكنين، أما المحدثون فيرون أن السبب في عدم بنائه على السكون تكوّن المقطع الصوتي المرفوض في نهاية الكلمة (ص ح ص)، فحركوه بالفتح، وسبب تحريكه بالفتح هو إتباع حركة الفاء لحركة الكاف؛ لأن الياء التي بينهما صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فحدث الإتباع، وقد ذكره الأشموني في شرحه عندما ذكر سبب بناء (كيف) على الفتح، فهو يقول: "بنيت على الفتح إتباعاً لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة، والساكن حاجز غير حصين"[33].

ومن الملاحظ أنهم عللوا بناء (كيف) على الفتح، إتباعاً لحركة الكاف، ولم يفعلوا ذلك مع (أين) مع أن الهمزة مفتوحة والياء ساكنة، بل جعلوا الخفة هي السبب؛ لأن "الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بـ(أين)؛ لطلب الخفة، بخلاف الكاف فإنها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للإتباع"[34]. فالهمزة ثقيلة ولطلب الخفة بنيت (أين) على الفتح، مع وجود الحاجز غير الحصين.

9 - حركة بناء المنادى الموصوف بابن عندما يكون متصلاً مضافاً

إذا وقعت كلمة (ابن) صفة للمنادى وهو "مُتَّصِل مُضَاف إِلَى علم، نَحْو: (يَا زيد بن عَمْرو) جَازَ فِي المنادى مَعَ الضَّم الْفَتْح إتباعاً لحركة (ابْن) إِذْ بَينهمَا سَاكن وَهُوَ حاجز غير حصَين"[35].

ففي جملة النداء: (يَا زيد بن عَمْرو)، يجوز في (زيد) البناء على الضم في محل نصب على الأصل؛ لأنه علم مفرد، "وعلى الفتح في محل نصب

أيضاً؛ إما لتركيبه مع الصفة وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر، أو على الإتباع لفتحة (ابن)؛ لأن الحاجز بين آخر المنادى وآخر صفته صوت واحد ساكن، فالفصل به كلا فصل؛ لأنه حاجز غير حصين"[36].

في حال وقوع كلمة (ابن) بين علمين؛ فإن همزة الوصل تسقط، وتصبح الكلمة (بْنَ)، وذلك إذا كانت متصلة مع ما قبلها، فتتأثر حركة المنادى بحركة بناء (ابن)، وهي الفتحة، فيتحرك المنادى بالفتحة، على إتباع الحركة لكلمة (ابن)، دون اعتبار لصوت الباء من كلمة (ابن)؛ لأنه صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فيتأثر آخر المنادى بالفتحة التي على آخر كلمة (ابن) دون الالتفات للحاجز الذي وقع بينهما؛ لأنه حاجز غير حصين.

ويمكن القول في إعرابه: مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة الإتباع في محل نصب، وكلمة (ابن) صفة منصوبة باعتبار المحل، ويجوز أن يكون المنادى معرباً منصوباً مضافاً إلى عمرو، وكلمة (ابن) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، لا توصف بإعراب ولا بناء ولا محل لها، ولا شك أن هذا تكلف لا مبرر له[37].

ما يقال في (ابن) يقال أيضاً في (ابنة)؛ حيث يمكن معها ضم المنادى وفتحه، "لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء، نحو: (يا هند بنة عمرو) بضم (هند) وفتحها إتباعاً لـ(ابنة)؛ لأن الصوت الساكن بينهما حاجز غير حصين، وتاء التأنيث في حكم الانفصال[38].

والذي يحدث في الكلمتين هو التأثر الرجعي حيث تتأثر حركة المنادى بحركة النون في كلمة (ابن) بحسب قانون المماثلة الصوتية، حيث يحدث التماثل بين حركة المنادى والفتحة التي على صوت النون في كلمتي (ابن) و(ابنة).

10 - ترقيق الراء

يقصد بالترقيق "إِنْحَاف ذَات الْحَرْفِ وَنُحُولِهِ"[39] وضده التفخيم، لسنا بصدد الحديث عن ذلك تفصيلاً، فيمكن الرجوع إليها في مظانها، فهناك أصوات متفق على تفخيمها وهي أحرف الاستعلاء (الغين والخاء، والقاف

والصاد والضاد والطاء والظاء)، وهنا أحرف مختلف فيها بين التفخيم والترقيق، وذلك بالنظر لسياقها الصوتي وهي: (اللام والراء).

وقد حمل صوت الراء مظهراً من مظاهر الحاجز غير الحصين، من ذلك ترقيق الراء الساكنة التي تلي صوتاً ساكناً يسبقه صوت متحرك بكسر، في كلمات مثل (بِشْر) و (كِبْر)، حتى يتم الترقيق يجب أن تسبق الراء بكسرة.

يمكن التمثيل بكلمة (كِبْر)، فالراء ساكنة والكاف متحركة بالكسر، وفصل بينهما فاصل وهو الباء الساكنة، "والفصل بالساكن كلا فصل، فلا يحجب تأثير الكسرة السابقة وعملها أو دورها في الترقيق"[40]. فتأثرت الراء بحركة الكاف دون أن يكون للحاجز دور في المنع.

والحق أن الترقيق في هذه الصورة واقع بتأثر تقدمي بحركة الكسر من قبيل الانسجام الصوتي بين الكسر والترقيق، ولعل إقرار الحاجز غير الحصين في هذا السياق له وجاهته؛ لكن ليس من جانب السكون فحسب، ولكن بالنظر إلى طبيعة هذا الساكن، فإن كان من أحرف الاستعلاء فهو حاجز حصين يبقي الراء على أصلها من التفخيم، وذلك نحو صوت الخاء في كلمات مثل (إخراجكم)، فإذا كان الحاجز صوتاً نحو الصاد في (إصرهم) والطاء في (فطرة) وشبه ذلك، فإن هذه الحروف تصبح حاجزاً حصيناً وتحول بين الراء والكسرة[41]. وإن كان غير أحرف الاستعلاء وقع التأثر وتحولت الراء إلى صورة فرعية وهي الترقيق، ولا شك أن ذلك يخضع للخلاف اللهجي بين القبائل العربية في أداء صوت الراء في سياقاتها المختلف فيها بين التفخيم والترقيق، وهو ما سجلته القراءات القرآنية في غير موضع.

11 - الإمالة

يقصد بالإمالة "تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه"[42]. وقد نطق بها بعض العرب، وقرأ بها القراء، وقد اشتهرت عند الكسائي، فإمالة الكسائي توجد في هاء التأنيث وما قبلها في حال الوقف ما لم يكن الواقع قبل الهاء حرفاً من عشرة أحرف، جمعها

في (حق، ضغاط، عص، خظا). وفي حروف (أكهر) وهي أربعة: (الهمزة، والكاف، والهاء، والراء).

والذي يعنينا هنا هو حروف (أكهر)، فإذا وقع أحد هذه الحروف الأربعة قبل هاء التأنيث ساغت الإمالة، وفيها وجهان، وجه تضعف فيه وهو "بعد الفتح والضم يعني (أكهر) ضعفت حروفه عن تحمل الإمالة إذا انفتح ما قبلها أو انضم أو كان ألفاً"[43].

وتصح الإمالة إذا كانت قبل هذه الحروف ياء ساكنة أو كسرة سواء حال بين الكسرة وبينها ساكن أم لم يحل؛ لأن الساكن ليس بمانع للحركة التي تسبقه، ومثاله: (عِبْرة).

الحق أن الإمالة ضرب من الانسجام الصوتي "لئلا تختلف الأصوات فتتنافر"[44]. قال السيوطي: "وأما فائدتها فسهولة اللفظ؛ وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل"[45].

وفي الإمالة يأخذ اللسان طريقه من وضعه الذي عليه إلى الصعود نحو الحنك الأعلى، وقد يكون الوضع الأول قبل الإمالة هو التفخيم الأدنى = الحركة الخامسة (ؤ) من مقاييس جونز في نحو: (سَقَى) أو التفخيم الأعلى = الحركة السادسة (c) في نحو: (يرضى) لكنه في كل يأخذ مرحلتين تشكل كل مرحلة منهما حركة من حركتي الإمالة؛ لذلك قسم العلماء الإمالة إلى قسمين: "إحداهما الكبرى، وهي المرادة عند الإطلاق، وحدّها نطق بألف خالصة فتصرف إلى الكسر كثيراً، والثاني: الصغرى، ويعبر عنها بالتقليل وبينَ بينَ، وحدُّها النطق بألف منصرفة إلى الكسر قليلاً"[46].

وقد ذكر العلماء أن للإمالة أسباباً كثيرة، ترجع إلى سببين رئيسين: أحدهما الكسرة. والثاني الياء، وكل منهما يكون متقدماً على محل الإمالة من الكلمة ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدراً في محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدرتين محل الإمالة ولكنهما مما يعرض في

بعض تصاريف الكلمة، وقد تمال الألف، أو الفتحة لأجل ألف أخرى، أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة، وقد تمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة، وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال وللفرق بين الاسم والحرف[47].

وفي الصورة التي معنا حلت الكسرة أو الياء سبباً من أسباب الإمالة ولم يمنعها أحرف (أكهر)، كما لم يمنعها الساكن، فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة متصلة أو منفصلة بساكن عُدَّ هذا الساكن غير حصين وتحققت الإمالة؛ لأن وجود الساكن حينئذ سواء والعدم، وذلك نحو (عبرة، وسدرة، وفطرة، ومرة)[48].

ولعل الملاحظ هنا أنهم لم ينظروا إلى نوع الساكن ما إذا كان صوتاً مستعلياً أو غير مستعل، فلم يعتد بالطاء حاجزاً حصيناً في (فطرة) كما حدث في ترقيق الراء في نحو (قطراً).

ثانياً - قانون المخالفة

وهو عكس قانون المماثلة؛ لأنه يقضي بتحوُّل أحد صوتين متماثلين إلى صوت آخر مختلف تماماً عن الآخر، وهو ضرب من الخفة التي يسلكها المتكلم في حديثه، قال سيبويه: " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"[49]، وقال الخطابي: "ومن مذهبهم إدخالُ الحرف بين الحَرْفَين من جِنْسٍ واحد؛ كراهة اجتماعهما، وأكثره في المضعف"[50]، ويقول فندريس: "ينحصر التخالف، وهو المسلك المضاد للتشابه، في أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة، وكان من حقها أن تعمل مرتين"[51].

وهذه الظاهرة عامة في كل اللغات، ليست قاصرة على لغة دون أخرى[52]، وهي تخضع في المقام الأول إلى اختلاف اللهجات، نتيجة التطور التاريخي في الأصوات، "والسرّ في هذا؛ أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة. ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً، كأصوات اللين وأشباهها"[53]، وقد عُزي هذا اللون من التطور بصفة عامة إلى قبيلة تميم[54].

وقد أشار إلى تلك الظاهرة ابن جني في باب (العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)[55]، ومن أمثلتها قولهم: قِيراط، ودِينَار، ودِيباج، ودِيوَان، وشِيراز، وتمطَّى، وتقضّى، ودسّاها، وكبكب، ويتسنّى: والأصل: قرّاط، ودنّار، ودبّاج، ودوّان، وشرّاز، وتمطط، وتقضض، ودسَّسها، وكبَّب، ويتسنَّنُ[56].

وقد ظهر مصطلح الحاجز غير الحصين في بعض الصور التي حلت فيها المخالفة الصوتية، وذلك فيما يلي :

أ - المخالفة في الصوامت

1 - أشياء

فالكوفيون قالوا بأن وزنه: (أفعاء)؛ لأنه جمع (شيء). وأصل (شيء) (شيّئ) مثل (شيّع)؛ فجمعوه على (أشيئاء) على (أفعلاء)، ثم حذفوا (الهمزة) التي هي لام الكلمة، وعندما عللوا هذا الحذف قالوا: "وذلك لأمرين؛ أحدهما تقارب الهمزتين؛ لأن الألف بينهما صوت خفي زائد ساكن؛ وهو من جنس الهمزة، والصوت الساكن حاجز غير حصين؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان. وذلك مستثقل في كلامهم. . . . والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف"[57].

فيرى علماء العربية أن حذف الهمزة التي هي لام الفعل نتج عن تقارب الهمزتين اللتين يفصلهما حاجز غير حصين وهو الألف، وهذا الحاجز كأنه غير موجود؛ فاستثقلوا اجتماع الهمزتين مع وجود هذا الحاجز غير الحصين؛ فحذفوا الأولى، وهي لام الفعل، وفي هذا المثال، يتبين ضعف هذا الحاجز الذي قد يؤدي إلى حذف صوت من أصوات الكلمة الأصلية.

ويظهر لنا أنهم فروا من توالي الأمثال في بناء (أشيئاء)، حيث توسط صوت الألف بين الهمزتين، والأنباري يقول: "لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن؛ وهو من جنس الهمزة"[58]، فإذا كان صوت الألف من جنس

الهمزة فالتعليل بتوالي الأمثال أولى؛ وذلك لأنهم يستثقلون وجود همزتين في كلمة واحدة، وعلى هذا يكون تعليلهم بالحاجز الحصين تعليلاً غير صحيح.

أما البصريون فذهبوا إلى أن وزن (أشياء) هو (لفعاء)، والأصل (شَيْئَاء)، فاجتمعت همزتان بينهما حاجز غير حصين؛ وكأنهما قد توالتا لعدم فائدة الحاجز الذي بينهما وهو الألف، و"الألف حرف زائد خفي ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين"[59]، فاستثقلوا اجتماع الهمزتين، فقدموا الهمزة التي هي لام الكلمة على فاء الكلمة، فأصبح وزنها (لفعاء).

ويتضح أن البصريين قد تخلصوا من التقاء المثلين، مع وجود الحاجز غير الحصين بينهما؛ بتقديم أحد المثلين، كي يصبح بينهما حاجز حصين، يمنع من تتابعهما؛ فقدموا الهمزة التي هي لام الكلمة على فائها وهو صوت الشين المتحرك؛ ليصبح وزنها (لفعاء).

والحق أن علماء العربية قد حاولوا تعليل منع كلمة (أشياء) من الصرف، فقدروا بنية عميقة لهذه الكلمة، فالبصريون على أن الهمزة في آخر كلمة (أشياء) ألف تأنيث ممدودة، والهمزة التي في أولها هي لام الكلمة، وعلى هذا لا تكون جمعاً لشيء بل اسم جمع[60]، وهذا تقدير من مجموعة من التقديرات التي قدمها العلماء لتبيين سبب منع كلمة (أشياء) من الصرف، ولعلنا نعلل هذا التقدير كنوع من إعادة ترتيب أصوات الكلمة من أجل إبعاد الأصوات المتجانسة، وهي: الهمزة والألف والهمزة الأخيرة في كلمة (أشياء) فحاولوا تقديم الهمزة الأولى لبداية الكلمة كنوع من المخالفة بين الأصوات المتجانسة.

كما أن الكوفيين يرون أن البنية العميقة تحمل همزاً أحدث ضرباً من التماثل، لكن صورة التخلص منه جاءت بالحذف، فـ(أشيئاء) تحولت إلى (أشياء).

2 - رأى

في كلمة (أرأى)، الماضي من (يُري)، توالت همزتان بينهما صوت الراء، وهو صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فحذفت لذلك الهمزة الثانية، فأصبح الماضي (أرى) للمضارع (يري).

هذا وجه من الوجوه التي خرجوا عليها حذف الهمزة، وقد ذكر الصرفيون وجها آخر، وهو أنه يجب التخفيف إذا بنيت الأفعال من رأى، وقلت: أرى يرى في ماضيه ومضارعه معاً لكثرة استعمالهما، قال ابن الحاجب: "كل ما كان من تركيب رأى سواء كان من الرؤية أو من الرأي أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء صيغة وسكن راؤُه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها، إلا مَرأًى، ومِرْآة، وذلك لكثرة الاستعمال"[61].

وقد ذكر ابن يعيش سببين لهذا الحذف:

أحدهما: أن تكون حُذفت لكثرة الاستعمال تخفيفاً؛ وذلك أنّه إذا قيل: (أَرْأى)، اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ، والساكنُ حاجزٌ غيرُ حصين، فكأنّهما قد تَوالتا.

والثاني: أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، فصار (يرى) و(يُرِي) و(أَرى)، ولزم هذا التخفيفُ والحذفُ لكثرة الاستعمال، وقد رجحه سيبويه[62].

ويمكن لنا أن نعترض على الرأيين وإن كنا نتفق في كثرة الاستعمال، والاعتراض على الرأي الأول ليس في كثرة الاستعمال بل في تعليل الحذف، وذلك أن الأصوات في العربية تلعب دوراً في بنية الكلمة فلا يسقط منها شيء إلا لسبب.

أما الرأي الثاني فيتفق مع الرأي الأول في كثرة الاستعمال، وإنما حذفت الهمزة هنا وبقيت حركتها التي انتقلت إلى الصوت السابق، وهذا لا يتطابق مع الدرس الصوتي فإن الصوت هو الحامل لهذه الحركة إذا حُذف حُذفت حركته معه.

والذي نراه أن العرب عندما أكثروا من استخدام (رأى) و (أرى)، استثقلوا وجود همزتين في كلمة واحدة، فحذفوا الهمزة الثانية، ثم حركوا الراء بالفتحة.

ب - المخالفة في الصوائت

العدول عن وزن (فُعْلُلٍ) إلى (فُعْلَلٍ): ففي الوزن (فُعْلُلٍ) يتوالى صوتان مضمومان دون حاجز حصين بينهما، ففاء الفعل مضمومة واللام مضمومة، وتوسطهما صوت ساكن، والصوت الساكن حاجز غير حصين، فتتوالى

الضمتان، فيعدلون عن (فُعْلُلٍ) إلى (فُعْلَلٍ)، فيتخلصون من "توالي الضمَّتين ليس بينهما إلَّا ساكن، وهو حاجز غير منيع، فكان عدولهم عن (فُعْلُلٍ) إلى (فُعْلَلٍ) شبيهاً بعدولهم في جمع (جديد) ونحوه"[63].

وفي هذا الوزن تحدث مخالفة صوتية بين حركتي فاء الوزن ولامه، فتحرك لام الفعل بالفتحة لإحداث مخالفة صوتية بين الضمتين المتماثلتين؛ لتحقيق الانسجام الصوتي بين الحركتين.

المبحث الثاني
الحاجز غير الحصين والقوانين الصرفية

أولاً - قانون إبدال الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً

ذكر اللغويون قانوناً صرفياً مفاده: (أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وكانتا عينين أو لامين للكلمة قلبتا ألفا)[64] نحو (باع)، و(رمى) و(دعا) والأصل : (بَيَع) و(رميَ) و(دعوَ).

وقد أدخلوا في هذا القانون تغييرات في بعض الصيغ التي أوردوا فيها صوراً من صور الحاجز غير الحصين وجاء ذلك في الأبنية التالية :

1 - في الحشو : إبدال الهمزة من الياء والواو إذا وقعتا عيناً في اسم الفاعل بعد ألف زائدة:

وتتحقق تلك الصورة إذا صغنا اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف نحو:(قائم) و(بائع) والأصل : (قاوم وبايع).

وقد فسر ذلك الإبدال على أصل القاعدة الصرفية التي تقضي بإبدال الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما[65]، وذلك على اعتبار أن الألف حاجز غير حصين[66]، فلما أبدلت الواو والياء ألفاً، اجتمع ساكنان، الألف الزائدة في صيغة اسم الفاعل، والألف المنقلبة عن واو أو ياء، فقلبتا همزة؛ لأن الألف إذا تحركت تحولت إلى الهمزة، يقول ابن جني: " إنما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فاعل نحو (قائم، وبائع)؛ لأن العين كانت قد اعتلت فانقلبت

في (قام، وباع) ألفاً، فلما جئت إلى اسم الفاعل وهو على فاعل، صارت قبل عينه ألف فاعل، والعين قد كانت انقلبت ألفاً في الماضي، فالتقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتهما (قاْم) فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ (قام)، فحرّكت الثانية التي هي عين، كما حرّكت راء (ضارِب)، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت (قائم، وبائع) كما ترى"[67]، فالهمزة هي الصورة الصامتة للألف؛ فإذا أردت تحريكها فلا مناص من قلبها همزة، كما في قراءة (ولا الضّألّين)[68].

تعقيب

الحق أن هذا التفسير يحتاج إلى نظر؛ لأنه مبني على توهم أن الألف من صيغة (فاعل) مفتوح ما قبلها، والثابت في الدرس الصوتي الحديث أن الألف بكاملها ما هي إلا فتحة طويلة، ومن ثم لا توجد حركة قبلها، على أن اطراد قاعدة قلب الياء أو الواو ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما يجعلنا نقبل بها مع إجراء تعديل يسير عليها، وهو :(**إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما بفتح قصير أو طويل قلبتا ألفاً**)، وبناء على ذلك يصح تفسير ابن جني : "فالتقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتهما (قاْم) فلم يجز حذف إحداهما، فيعود إلى لفظ "قام، فحرّكت الثانية التي هي عين، كما حرّكت راء (ضارِب)، فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حركت صارت همزة، فصارت (قائم، وبائع) كما ترى"[69].

وإذا سلّمنا بأن الواو أو الياء من نحو (قاول) و(بايع) قلبتا ألفا، فالعلة في هذا القلب تكمن في كراهتهم توالي الأشباه والأمثال، ولذلك يقول ابن جني في علة قلب الياء أو الواو ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما : لما "اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها"[70]، وكذلك قول ابن يعيش: "والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال؛ وذلك أن الواو تعد بضمتين وكذلك الياء

بكسرتين، وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال واجتماع الأمثال عندهم مكروه، ولذلك وجب الإدغام في (شدّ) و(مدّ)"[71].

نعم إن (الفتحة والضمة والكسرة) وكذلك (الألف والواو والياء) أصوات تجمعها لحمة التجانس؛ لكن لا يمنع هذا من القول بأن تركيبها على نحو ما قد يحدث تنافراً فيما بينها، فيمكننا القول إنه كراهة الفتحة قبل الياء أو الواو المتحركتين هو من باب تنافر الأصوات المتجانسة، وهو شاهد على أن تنافر الأصوات يقع في قرب الأصوات دون بعدها، وقد عالجته العربية بتحول صوتي أزال التنافر بين الفتحة القصيرة أو الطويلة والواو أو الياء المتحركة مرة بإسقاطهما وإطالة المقطع القصير، وذلك في نحو (باع وقال) وهو ما يعد اقتصاداً مقطعياً بالتحول من (ص ح + ص ح + ص ح) إلى (ص ح ح + ص ح)[72]. ولا دخل هنا لتوالي المقاطع المتماثلة في هذا النفور؛ فقد تقبل الذوق العربي ذلك في نحو (كَتَبَ)؛ لأن طريقة تكوينها لا تشتمل على تنافر صوتي.

وتارة أخرى عالجته بإبدال الواو أو الياء همزة، سواء حدث ذلك بطريقة مباشرة وهو ما ذهب إليه بعضهم حيث جاء في (شرح الشافية) ما يفيد أن الهمزة في كل اسم فاعل من فعل معتلّ العين منقلبة عن واو أو ياء، للتخفيف، وليست منقلبة عن ألف؛ وإنما لم تقلبا ألفاً - في رأيه- لأن سكون ما قبلها لازم غير عارض، ولأنه لو قلبا لالتبس بالفعل الماضي مع الغنية عنه؛ لوجوب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين[73]، وعلى هذا الرأي لا يوجد اجتماع مدين وسلسلة التغييرات هكذا :

قاول ← قائل/ بايع ← بائع

أو حدث بطريقة غير مباشرة، وذلك بعد قلب الياء أو الواو ألفاً، كما ذكر ابن جني - فيما تقدم - وعليه تكون سلسلة التغييرات الصرفية الافتراضية هكذا:

قاول ← قاال ← قائل / بايع ← باع ← بائع.

ولا يعني هذا التحليل أن العرب كانوا ينطقون بالأصل قبل القلب، (بايع) أو (قاول) ثم أبدلوا به شيئاً آخر أو أعلّوه. فهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب

لا يعتقده أحد من أهل النظر على حد قول ابن جني[74]، فالتقابل هنا ليس بين مستعمَلٍ قديم متروك، ومستعْمَلٍ جديد منطوق، وإنما التقابل هو بين ما يقرره النظام وما يتطلبه السياق؛ أي: بين القواعد الصوتية وبين الظواهر الموقعية[75].

ولم يعتدّ عبد الصبور شاهين بهذا التفسير؛ حيث يذهب إلى أن السبب في ما حدث هو البنية المقطعية في اسم الفاعل معتل العين، فإن المقطع الأخير يبدأ بحركة مزدوجة تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعي، فالمقطع على النحو التالي:

قاول: ص ح ح/ ص ح ص

بايع: ص ح ح/ ص ح ص

فالمقطع الأخير بدأ بشبه حركة، تالية لحركة طويلة، فسقط الانزلاق، وحلت محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال؛ لعدم وجود العلاقة المبيحة له[76].

والقول بانعدام العلة المبيحة للإبدال يحتاج إلى نظر؛ فالتبادل بين الهمزة وأصوات العلة تبيحه القوانين الصوتية؛ لوجود العلاقة الصوتية القوية بين الهمزة وتلك الأصوات، فإذا علمنا أن الهمزة تخرج من بين الوترين الصوتيين، أدركنا العلاقة بينها وبين أصوات المد، فهذه الأصوات على اختلاف أشكالها قصيرة وطويلة، تعتمد في تكوّنها الصوتي على اهتزاز الوترين الصوتيين بكثرة تفوق غيرها من الصوامت المجهورة، ثم ترشح هذه الاهتزازات من خلال صناديق الرنين التي يمثلها الجوف الذي يملأ فراغه اللسان، فيشكل هو والشفتان بأوضاعهما المختلفة الفروق المميزة بين الحركات الثلاث؛ لذا كان الوتران الصوتيان مصدراً أصيلاً لهذه الصوائت؛ أي أنهما نقطة انطلاق للهمزة والصوائت معاً، لذلك كان تسهيل الهمزة التي مخرجها من هذين الوترين يعني أن تجنح إلى حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة والياء المدية، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو المدية.

2 - في الطرف

وذلك في نحو : (رداء) و(كساء) على اعتبار أن الأصل (رداي) و(كساو) فلما "تحرَّكتِ الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلَّا الألف، وهي حاجز غير حصين؛ لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلِّ التغيير - أعني طَرَفاً - فقُلبتا ألفاً. فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو مع الألف الزائدة. فقُلبت همزة. ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء لئلّا يُرجع إلى ما فُرَّ منه" [77]. وهذا يحدث في (عِلباء)، و(دِرحاء) و(قضاء) وغيرهما.

فيكون التغيير قد مر بمرحلتين : الأولى قلب الياء أو الواو ألفاً، والثانية قلب الألف همزة، مع اختلاف العلة في كل من المرحلتين.

والحق أن هذا التفسير الصرفي فيه نظر؛ لما فيه من اضطراب في تفسير بعض المفاهيم الصوتية على هذا النحو:

1 - اعتبار الألف صوتاً مستقلاً بمعزل عن الفتحة، والواقع الصوتي يقر أن الألف امتداد لحركة الفتحة، فهما صوت واحد يطلق عليه حركة الفتح الطويل أو صائت الفتح الطويل.

2 - اعتبار الألف صوتاً ساكناً، وهو ما يدل على اضطرابهم في النظر إلى تلك الأصوات، فمع أنهم يدركون كنهها باعتبارها حركات طويلة امتداداً للحركات القصيرة، لكن استعمالاتها السياقية جعلتهم يحكمون على هذه الأصوات بأنها سواكن، من ذلك ما أورده ابن جني من تعليل لامتناع الجمع بين ألفين حيث يقول: "إنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً كان ذلك نقضاً في الشرط لا محالة" [78].

والأولى أن تكون قاعدتهم أن الواو أو الياء إذا تحركتا بأية حركة وانفتح ما قبلهما بحركة قصيرة أو طويلة قلبتا ألفاً، ولا حاجة لنا بعلة الحاجز غير

الحصين؛ لأن الألف حينئذ تكون فتحة طويلة. لكن يجيء التساؤل : ما العلة في إبدال الألف من الياء أو الواو متى سبقت بفتح طويل أو قصير؟.

هناك من يرى أن العلة في هذا القلب هي كراهة توالي الأشباه والأمثال، يقول ابن جني: لما "اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها "[79] وكذلك قول ابن يعيش: " والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال، وذلك أن الواو تعد بضمتين وكذلك الياء بكسرتين، وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال واجتماع الأمثال عندهم مكروه، ولذلك وجب الإدغام في شدّ ومدّ "[80].

نعم إن (الفتحة والضمة والكسرة) وكذلك (الألف والواو والياء) أصوات تجمعها لحمة التجانس؛ لكن لا يمنع هذا من القول بأن تركيبها على نحو ما قد يحدث تنافراً فيما بينها، فيمكننا القول بأنه كراهة الفتحة قبل الياء أو الواو المتحركتين هو من باب تنافر الأصوات المتجانسة، وهو شاهد على أن تنافر الأصوات يقع في قرب الأصوات دون بعدها، وقد عالجته العربية بتحول صوتي أزال التنافر بين الفتحة والواو أو الياء المتحركة بإسقاطهما وإقامة الألف ليحدث الانسجام الصوتي، ثم قلبت الألف همزة؛ إذ لو لم تقلب همزة لاختفى أثرها في الألف التي قبلها، وبما أن الألف صوت هوائي ليس له مدرج فإذا أردت إظهاره تحول إلى صامت الهمزة. يقول عبد الصبور شاهين: إنهم آثروا إقفال المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين لا على سبيل الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة ولا علاقة صوتية بين الهمزة والياء والواو توجب إبدالهما، فالذي حُذف هو ضمة أو كسرة؛ أي أن الهمزة ليست سوى قفل مقطعي ولم يقصد بها أن تكون بدلاً من واو أو ياء[81].

ونحن نتفق مع عبد الصبور شاهين فيما ذهب إليه من إقفال المقطع الصوتي، لكننا نخالفه الرأي في انعدام العلاقة الصوتية بين الهمزة والياء أو الهمزة والواو، وقد بيناه في المسألة السابقة.

ولا يعني هذا التحليل أن العرب كانوا ينطقون بالأصل قبل القلب (رداي) أو (كساو)، ثم أبدلوا به شيئاً آخر أو أعلّوه. فهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب لا يعتقده أحد من أهل النظر.

ثانياً - قانون قلب الواو ياء إذا تطرفت بعد ضم

ودليلنا في هذا ما أقره سيبويه حيث قال: "ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناءٌ اختصَّ به الأفعال، ألا ترى أنَّك تقول: سرو الرجل ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء"[82].

وبناء على ذلك: إذا حملت صيغة ما صورة تفضي إلى اسم ينتهي بواو مضموم ما قبلها، عد ذلك خروجاً على أنظمتها، ولجأت إلى ما يزيل تلك الصورة لتتسق مع أنظمة العربية، قال سيبويه: " ألا ترى أنَّه قال: أنا أدلو حين كان فعلاً، ثم قال: أدلٍ حين جعلها اسماً. فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا"[83].

وعلى هذا القانون فسر كثير من مظاهر الإبدال والإعلال الذي لم يسلم من بعض مظاهر الحاجز غير الحصين وذلك على النحو الآتي:

أ - قلب الواو ياء في اسم المفعول (مَعديّ) (مرضيّ) (مغزيّ)

ففي اسم المفعول من الثلاثي غير المكسور العين في الماضي، إذا كان واوي اللام نحو: (مَعْدُوٌّ) يحدث إعلال أحياناً خلافاً للأصل، فنقول: (معديّ)، إذ الأصل التصحيح، و"يجوز فيه الإعلال حملاً على فعل المفعول فتقول: (مَعْدِيّ)، فتعلّه كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى"[84].

وقد سمع عن العرب وأورده سيبويه في كتابه ومنه قول عبد يغوث الحارثي:

وقَد عَلِمتْ عِرسِي مُلَيكةُ أَنَّنِي أنا اللَّيثُ، مَعْدِيّاً علَيهِ، وعادِيا[85]

والشاهد في البيت قول الشاعر: (مَعْدِيّاً)، والأصل فيه (مَعْدُوٌّ)؛ إذ

اجتمعت الضمة التي على الدال مع الواو الثانية، وتوسط بينهما حاجز غير حصين، وهو الواو الأولى المدغمة، فاستثقلوا اجتماع الضمة والواو دون وجود حاجز حصين يفصل بينهما، فقلبوا الواو ياء، ثم قلبت الضمة كسرة.

يقول ابن عصفور: "وإنَّما جاز القلب، على قلَّته، لكون الواو متطرِّفةً لم يَفصِل بينها وبين الضَّمَّة إلَّا حاجز غير حصين. وهو الواو الساكنة الزائدة الخفيَّة بالإدغام. فكما قُلبت الواو ياء إذا تَطرَّفت وقبلها الضَّمَّة، وتُقلب الضَّمَّة التي قبلها كسرة، فكذلك تُقلب هنا"[86]. وكذلك في (مرضيّ) و (مغزيّ) وغيرهما.

ويمكننا القول إن الحاجز غير الحصين لا دور له في تغيير بنية الكلمة، وإنما يرجع التغيير (الإعلال) لأمرين:

الأول: حمل اسم المفعول على صيغة الفعل التي اشتقَّ منها، فإن اسم المفعول يحمل على الفعل المبني للمعلوم فيكون بالواو، نحو قولنا: (عدا عليه) فهو (معدو)، ويحمل على المبني للمجهول، نحو: (عُدي عليه) فهو (معدي).

الثاني: قانون اليسر والسهولة، فالياء أيسر نطقاً من الواو وبخاصة نهاية الكلمة، إلى جانب أن الياء من خصائص النطق الحضري، كما أن الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوده البدو من إيثار الواو والضمة[87].

الخاتمة

تناول هذا البحث دور الحاجز غير الحصين في البنية العربية، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، هي:

- أصّل البحث لمفهوم الحاجز غير الحصين وبين أنه يقصد به الصوت الساكن، وبين أنه يقع في أصوات العلة ويقع في الأصوات الصحيحة.
- جمع البحث الحالات التي فسر بها العرب بعض التغيرات في البنية وحللها تحليلاً موضوعياً باستخدام عناصر علمي الأصوات والصرف.
- أثبت البحث أن الحاجز غير الحصين كان ملاذاً للنحاة لتفسير التغيرات التي خرجت عن قواعدهم.

- نص بعض النحويين على أن الحاجز غير الحصين، قد يكون حصيناً في بعض الاستخدامات، مثال ذلك حين تقلب الواو في (صِبْوة) ياء (صِبْية) حيث وقعت الواو بعد كسر دون اعتبار الصوت الساكن؛ لأنه حاجز غير حصين، يرى ابن الحاجب أن هذا القلب شاذاً؛ "لعدم موجب قلب الواو ياء لوقوع الواو ثالثة، مع عدم الكسر قبلها؛ لكون النون فاصلة بين الواو والكسرة"[88]. فابن الحاجب يعتبر النون حاجزاً؛ لأنها صوت فصل بين صوتين. ولم يسلّم بما يذهب إليه النحاة من أن الصوت الساكن حاجز غير حصين.
- أثبت البحث أن الحاجز غير الحصين قد يقع بين كلمتين وليس مقصوراً على بنية الكلمة الواحدة.
- يكون الحاجز غير الحصين سبباً في حركة بناء بعض الأسماء مثل (كَيْفَ) ومثل المنادى الموصوف بابن عندما يكون متصلاً مضافاً.

الهوامش والمراجع

(1) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي: **لسان العرب**، ط3، بيروت: دار صادر، د ت. قنو، ج5/ ص331، مادة (حجز).

(2) ينظر: لسان العرب، ج13/ ص119، مادة (حصن).

(3) التأثر الصوتي نوعان: رجعي regressive وفيه يتأثر الصوت الأول بالثاني، وتقدمي progressive وفيه يتأثر الصوت الثاني بالأول. ينظر: أنيس، إبراهيم: **الأصوات اللغوية**، مصر: مطبعة نهضة مصر، د ت. ص180. ومالمبرج، برتيل: **علم الأصوات**، تعريب: د.عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب، 1985م. ص141– 142.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: **الخصائص**، ط4، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت. ج1/ ص350.

(5) ينظر: الخصائص، ج3/ ص165.

(6) الخصائص، ج1/ ص350.

(7) الخصائص، ج1/ ص350.

(8) الخصائص، ج3/ ص165.

(9) الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي: **شرح شافية ابن الحاجب**، حققهما وضبط غريبهما

وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ج2، ص820.

(10) ينظر: لسان العرب، ج15/ ص201. (قنو).

(11) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج4، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/ 1988م، ص115، وأورده صاحب الكتاب برواية ثانية (أَلا رُبّ مَوْلودٍ)، ج2/ 266. وابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، د ت، ج1، ص364. وابن يعيش، يعيش علي بن يعيش، محمد بن علي، شرح المفصّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، ج5، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2001 م، ص294.

(12) ينظر هذا الخلاف في: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط1، ج1، المكتبة العصرية، 1424هـ/ 2003م، ص337. وقد ذكر الأشموني مجموعة من الآراء في تغير حركة همزة الوصل؛ ينظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، ج4، لبنان: دار الكتب العلمية بيروت، 1419هـ/ 1998م، ص75-78.

(13) المرادي، بو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، ج1، دار الفكر العربي، 1428هـ / 2008م، ص461. وينظر الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 1/ 165.

(14) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة، 1383هـ، ص332.

(15) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، د ت، ص225.

(16) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ ص606.

(17) ينظر: بشر، كمال: **دراسات في علم اللغة**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص118.

(18) ينظر هذه المواقف في: القرني، عبد الله بن ناصر: "حركة حروف المضارعة"، **مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**، العدد 119، السنة 35، 1423هـ، ص451.

(19) "حركة حروف المضارعة"، ص486.

(20) الذاريات: 7. وضم الباء مع ضم الحاء هي قراءة السبعة ينظر: الرعيني، أحمد بن يوسف بن مالك: **تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن**، ط2، السعودية: كنوز أشبيليا، 1482 هـ/ 2007م. ص31.

(21) قرأ أبو مالك الغفاري: وروي عنه: "الْحُبُك"، بكسر الحاء، وضم الباء. تنظر القراءة في: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**

والإيضاح عنها، ج2، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ/ 1999م، ص287. وقد عُزيت إلى أبي السمال ولكن القراءة المنسوبة إلى أبي السمال هي "الْحُبُك"، وكذلك قرأها أبو عمرو وابن عباس والحسن وأبو مالك الغفاري وأبو حيوة وابن أبي عبلة ونعيم. انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: **المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، ج9، بيروت: دار الفكر، 1420هـ، ص549، وابن جني: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، 2/ 286.

(22) ينظر رأي ابن جني: في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2/ ص287.

(23) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 4/ 43.

(24) الفاتحة: 2. تنظر القراءة في: الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي: **معاني القراءات**، ط1، ج1،مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، 1412هـ/ 1991م، ص108.

(25) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد: **الممتع الكبير في التصريف**، ط1، مكتبة لبنان، 1996، ص409.

(26) دنقوز، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز: **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، ط3، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1379هـ/ 1959م، ص38.

(27) ينظر: الخصائص، ج1/ ص69.

(28) الخصائص، ج1/ ص69.

(29) الأعراف: 187.

(30) الأصول في النحو، ج2/ ص136. وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1/ ص308.

(31) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط1، ج2، دمشق: دار الفكر ، 1416هـ/ 1995م، ص87.

(32) الأصول في النحو، ج2/ ص136. وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1/ ص308.

(33) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1/ ص47.

(34) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/ 1997م، ص97.

(35) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج2، مصر: المكتبة التوفيقية، ص53.

(36) النجار، محمد عبد العزيز: **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط1، ج3،مؤسسة الرسالة، 1422هـ/ 2001م، ص256.

(37) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج3/ ص256.

(38) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ط1، ج2، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1421هـ/ 2000م، ص219.

(39) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف: **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع، ج2، المطبعة التجارية الكبرى، ص90.

(40) دراسات في علم اللغة، 212.

(41) ينظر: ابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن: **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، ط3، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ/ 1954م، ص119.

(42) القضاة، محمد أحمد مفلح، وآخرون: **مقدمات في علم القراءات**، ط1، عمان (الأردن): دار عمار، 1422هـ/ 2001م، ص134.

(43) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ص118.

(44) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري: **أسرار العربية**، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ/ 1999م، ص348.

(45) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م، ص318.

(46) الحموي، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا: **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، ط1، دمشق: دار القلم، 1406هـ/ 1986م، ص50.

(47) النشر في القراءات العشر، ج2/ ص32.

(48) النشر في القراءات العشر، ج2/ ص84.

(49) الكتاب، ج4/ ص417.

(50) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب: **غريب الحديث**، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، طبعة عام 1402هـ/ 1982م، 3/ 615.

(51) فندريس، جوزيف: **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص94.

(52) عمر، أحمد مختار: **دراسة الصوت اللغوي**، القاهرة: عالم الكتب، 1418هـ/ 1997م، ص384.

(53) الأصوات اللغوية: 211.

(54) البيلي، الموافى الرفاعي: **خصائص لهجتي تميم وقريش**، مطبعة السعادة، طبعة عام 1407هـ، ص195.

(55) الخصائص، ج3/ ص20.

(56) ينظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد: **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ/ 1979م، ص111. **غريب الحديث**، ج3/ ص615. والخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي: **حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي**، ج8، بيروت: دار صادر، ص163.

(57) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ ص670. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص194.

(58) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ ص670

(59) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ ص671. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص29.

(60) الشمسان، أبو أوس إبراهيم: **دروس في علم الصرف**، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1997م. ج2/ ص32.

(61) شرح شافية ابن الحاجب، ج3/ ص41.

(62) شرح المفصل، ج5/ ص270. وينظر رأي سيبويه في الكتاب، ج3/ ص546.

(63) ابن مالك، محمد بن عبد الله: **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1422هـ/ 2002م، ص66.

(64) شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص2، 27، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص14. واللباب في علل البناء والإعراب، ج2/ ص295.

(65) شرح شافية ابن الحاجب ج1/ ص2- 27، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص14، واللباب في علل البناء والإعراب، ج2/ ص295.

(66) ينظر: ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص218.

(67) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: **المنصف**، ط1، ج1، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ / 1954م، ص280-281.

(68) المنصف، ص281.

(69) المنصف، ص ص280-281.

(70) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: **سر صناعة الإعراب**، ط1، ج1، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ج1/ ص37.

(71) شرح المفصل، ج10/ ص16.

(72) محمد، عبد المنعم عبد الله: **المقطع الصوتي في ضوء تراثنا اللغوي**، ط1، القاهرة - مصر: مطبعة الجبلاوي، مصر 1988، ص157.

(73) شرح شافية ابن الحاجب، ج2/ ص ص771–772.

(74) ابن جني: الخصائص، ج1/ ص258.

(75) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط5، عالم الكتب، 1427هـ/ 2006م، ص275.

(76) شاهين، عبد الصبور: **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة 1980، ص177.

(77) الممتع الكبير في التصريف، ص 217.

(78) الخصائص، ج1/ ص90.

(79) سر صناعة الإعراب، ج1/ ص37

(80) شرح المفصل، ج10/ ص16.

(81) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص177.

(82) الكتاب، ج3/ ص316.

(83) الكتاب، ج3/ ص316.

(84) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج3/ ص1614

(85) البيت لعبد يغوث الحارثي في: الكتاب، ج4/ ص385. ولسان العرب، 5/ 219، (نظر) 15/ 34 (عدا). وبلا نسبة في الأصول في النحو، ج3/ ص257، والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، بيروت: مكتبة الهلال، 1993، ص541.

(86) الممتع الكبير في التصريف، ص349.

(87) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص190.

(88) شرح شافية ابن الحاجب، ج2/ ص820.

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى EBSCO PUBLISHING و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1